الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور المرافقة في دعم وإنشاء المشاريع المقاولاتية في الجزائر - دراسة حالة: مركز التسهيل برج بوعريريج

من إعداد الطالب:

- مخلوفي عبد الرحيم

تحت إشراف: د. حجاب عيسى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. نذير عبد الرزاق	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
د. حجاب عيسى	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د. زيتوني كمال	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله ربي العالمين على عظيم فضله وكثير عطائه
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار.

الحمد لله كثيرا الذي قدرني على إتمام هذا العمل المتواضع إنه من أسعد اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منها أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار، ضياء قلبي ونور بصري:
"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى "روح أخي الطاهرة" أدعو الله له بالرحمة والمغفرة إلى أن يجمعنا رب العباد في الجنة إن شاء الله...وأدعو الرحيم الحليم أن يجعلها صدقة جارية في ميزان حسناته ونورا في قبره.

إلى فضاء المحبة وبحر الحنان ريحانة الدنيا وبهجتها: أمي الغالية
إلى الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال: أبي العزيز

إلى المعادلة التي غيرت منحنى حياتي ومنحتني السعادة وأنارت حياتي ووقفت معي في السراء والضراء وشجعتني وساعدتني في إتمام هذا العمل
"زوجتي الغالية"

إلى الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي

إلى كل الذين عرفتهم من بعيد أو قريب
إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي

...عبد الرحيم...

شكر وتقدير

يسرني تقديم هذا الشكر لوالدتي ووالدي اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي منذ أن بدأت حياتي.

كما أشكر زوجتي التي ساعدتني ووقفت بجانبي منذ الشروع في هذا العمل إلى غاية نهايته.

وأشكر كل من درسني من أساتذة جامعة محمد بوضياف، كما أقدم الشكر والتقدير للأستاذ **"حجاب عيسى"**على كل ما قدمه من توجيهات قيمة وملاحظات من أجل إثراء هذا العمل البسيط والمتواضع، الذي أسأل الله تعالى أن يضيف قيمة لهذا العلم، وشكر موجه كذلك لإدارة جامعة محمد بوضياف لحسن توفيرهم وتسهيلهم الخدمات للطلاب ومساعدتهم في كل الأمور التي من شأنها أن تتيح لهم فضاء مريح للدراسة وطلب العلم.

كما أتقدم بالشكر والامتنان أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

وشكر خاص للأخ والصديق **"حمزة خلافي"** على كل مساعدة قدمها لطلبة العلم.

..عبد الرحيم..

فهرس المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة 08-01

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للمقاولاتية والمرافقة

تمهيد 09

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول 10

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية 10

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص وأنواع المقاول ودوافعه 16

المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية 25

المطلب الأول: مدخل إلى مفهوم المرافقة المقاولاتية 25

المطلب الثاني: عموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر 32

المطلب الثالث: تشخيص هيئات المرافقة في الجزائر 36

خلاصة الفصل الأول 38

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز التسهيل برج بوعريريج –الجزائر

تمهيد 40

المبحث الأول: تقديم مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج 41

المطلب الأول: التعريف بمركز التسهيل لولاية برج بوعريريج 41

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل بالجزائر وهيكلها التنظيمي 43

المبحث الثاني: حصيلة نشاطات مركز التسهيل برج بوعريريج 47

المطلب الأول: تحليل إحصائيات نشاط مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج لسنة 2017 47

المطلب الثاني: توزيع المشاريع المرافقة حسب قطاع النشاط 48

المطلب الثالث: تطور عدد المشاريع المرافقة من طرف مركز التسهيل برج بوعريريج 49

المبحث الثالث: مثال عن مرافقة مركز التسهيل برج بوعريريج لحامل مشروع 50

خلاصة الفصل الثاني 51

خاتمة 53

قائمة المصادر والمراجع 56

الملاحق 60

قائمة الجداول والاشكال

أولا– قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إحصائيات نشاط مركز التسهيل لسنة 2017	**47**
2	يمثل التحليل التقليدي للمقابلات	**49**

ثانيا– قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج	45
2	القطاعات التي تمت مرافقتها خلال سنة2017	48
3	عدد حامي المشاريع	49

مقدمة

في ظل التغيرات العديدة والمختلفة التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ السنوات الأخيرة خاصة في العشريتين الأخيرتين، والتحولات الناتجة عن ظاهرة العولمة، هذه الظاهرة التي أدت بالعديد من الدول إلى التحول نحو عالم المقاولاتية بحيث يتميز هذا المجال بالتأقلم السريع مع التطورات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، كما تمتاز بالقدرة الفائقة على المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل، ولهذا أصبح لهذا القطاع دور رائد في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول المتقدمة.

لكن في الجزائر لم يبرز الاهتمام بقطاع المقاولاتية إلا مع بداية التسعينات وتزامنا مع برنامج الإصلاح الاقتصادي بدأت الرؤى تتغير وأصبح موضوع المقاولاتية والمرافقة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل حيزا كبيرا، حيث باشرت السلطات الجزائرية في تحرير الاقتصاد الوطني لتجسيد قواعد السوق وتكييف المجهودات لتشجيع نشأة القطاع الخاص وتعزيز دور المقاولاتية في الاقتصاد الوطني، لكن مع تطور الظروف الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة بات من الضروري الاهتمام أكثر بقطاع المقاولة لما له من نتائج إيجابية ويتطلب ذلك اعتماد أساليب ومن أهم الأساليب المعتمدة أسلوب المرافقة المقاولاتية، حيث يعتبر من الأساليب الحديثة التي تتم عن طريق هيئات الدعم المختلفة والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع من خلال تزيدهم بالنصح والإرشاد والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة، وأيضا تفادي كل الأخطار التي تواجه المؤسسات لاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها الأمر الذي يزيد من فرص بقائها واستمراريتها.

1. طرح الإشكالية:

انطلاقا مما سبق تتضح معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى نجاعة برامج المرافقة المقاولاتية لمركز التسهيل فرع ولاية برج بوعريريج في دعم وتنمية المشاريع المقاولاتية؟

ويكن تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ساهمت برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز مراكز التسهيل بشكل إيجابي في دعم وتنمية المشروعات بولاية برج بوعريريج للفترة(2017م)؟
- فيما تتمثل أهمية المرافقة المقاولاتية التي وضعها مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج؟

2. فرضيات البحث

- تساهم برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز مركز التسهيل بشكل إيجابي في دعم وتنمية المشروعات بولاية برج بوعريريج للفترة(2017م).

- يعتبر أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المشروعات والمؤسسة وضمان بقائها واستمراريتها.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز أهمها فيما يلي:

- تسليط الضوء على التأصيل النظري لمفهومي المرافقة المقاولاتية ومراكز التسهيل.
- التعرف على المرافقة المقاولاتية الموجودة في الجزائر وآلية عملها.
- إبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال جهاز مركز التسهيل.

4. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على أهم المشاكل التي تقف في وجه حاملي المشاريع خاصة عند الإنشاء وهذه الأخيرة لابد من أن تجد الدعم والمساندة ومنها المرافقة المقاولاتية التي تعمل على تذليل العقبات مما يجعلها قادرة على التنافس والاستمرارية.

5. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** الحدود الزمانية للدراسة كانت ابتداء من نهاية شهر ديسمبر 2017 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2018، أما تحليل البيانات والنتائج فاستمر إلى غاية بداية شهر ماي 2018.
- **الحدود المكانية:** تمثلت الحدود المكانية في مؤسسة عمومية بولاية برج بوعريريج، هي مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر مؤسسة ذات طابع إداري.

6. أسباب اختيار الموضوع

أما عن دوافع اختيار الموضوع فيتمثل فيما يلي:

أ. عوامل ذاتية

- مكتسبات تجريبية في العمل في المجال التجاري والتي من شأنها أن تعزز من العمل المقاولاتي؛
- رغبة البحث في مجال المقاولاتية، التي تعطي الاستقلالية والقدرة على الإبداع أكثر؛
- إثراء البحث العلمي لهذا الموضوع.

ب. عوامل موضوعية

- توجهات الدولة لدعم الاستثمار في المجال المقاولاتي بمختلف الآليات وضرورة استغلالها بكفاءة وفعالية؛
- تشبع الوظائف في القطاع العام وضرورة إيجاد حلول جديدة لامتصاص البطالة؛

- العمل المقاولاتي أصبح ضرورة حتمية لتحقيق المصلحة العامة والخاصة؛
- أهمية المرافقة المقاولاتية في النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها إحدى الركائز التي تقوم عليها سياسات تطوير الاقتصاد.

7. منهج وأدوات الدراسة:

أ. منهج الدراسة:

تعد الدراسات الكيفية من بين أنواع البحوث العلمية المستخدمة في الكشف عن النتائج والحقائق، وبحثنا هذا يندرج ضمن البحوث الكيفية، فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوقوف على الظاهرة المراد دراستها، ووصف العينة وتحليل النتائج التي تم الوصول إليها بهدف الإجابة عن فرضيات البحث.

ب. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مراكز تسهيل (م ص م) في الجزائر، وقد تم اختيار آلية وهي مركز تسهيل (م ص م) من أجل اختيار فرضيات الدراسة والإجابة عن إشكالية البحث.

وبعد دراسة استكشافية للموضوع واعتمادا على إشكالية البحث تم تحديد عينة الدراسة، والمتمثلة في الخبير الأول وهو المدير المرافق الرئيسي لمركز تسهيل (م ص م)، أما الخبير الثاني فتمثل في مرافق بمركز تسهيل (م ص م).

ت. أدوات الدراسة المستخدمة:

تم الاستعانة في دراستنا بأسلوب تحليل الوثائق كأداة للحصول على مختلف الإحصائيات السنوية والدورية محل الدراسة، والمرقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، والمراسيم في الجريدة الرسمية، وكذلك تم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة كأداة أيضا للحصول على المعلومات اللازمة على مجموعة من الخبراء.

8. الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات في مجال المقاولاتية، فهناك دراسات ركزت على آلية معينة أو مجموعة من الآليات، ومن أجل تعزيز دراستنا تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من زوايا أخرى وبأساليب علمية مختلفة، ونذكر منها:

–دراسة طبيب صالح، " سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العلمية" أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، سنة 2013.

* تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض التجارب العالمية الناجحة في حاضنات الأعمال و إبراز دور حاضنات الأعمال في دفع عجلة التنمية في اقتصاديات دول العالم وكذا توضيح نقاط القوة والضعف

على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر ، تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة حول الموضوع إضافة إلى فصل تناول مدخل لحاضنات الأعمال، أما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية لثلاث حاضنات أعمال.

* من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- يعتمد نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر على الإدارة الرشيدة، ودعم ومساندة الحكومة والإدارات المحلية والإقليمية، إضافة لتعاون رجال الأعمال والهيئات التمويلية، ووجود بيئة ملائمة لإقامة المشاريع الإنتاجية والصناعية المتطورة؛
- محدودية نجاعة حاضنات الأعمال في الجزائر كان نتيجة لاستنساخ التجارب الدولية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.

–دراسةمحمدقوجيل ويوسف قريشي، " سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر " مقال علمي (مجلة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، سنة 2015.

* تهدف هذه الدراسة إلى:

- التركيز على واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛
- السياسة العامة لترقية المقاولاتية في الجزائر؛
- محاولة تحليل برامج وسياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.

* من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- المقاولاتية في الجزائر تواجه قيود من حيث التمويل والتكوين؛
- احتلال الجزائر مراتب متدنية في الترتيب العالمي لتشجيع وتسهيل المقاولاتية؛
- نقص الثقافة المقاولاتية؛
- بيئة أعمال جد معقدة مع وجود الفساد والبيروقراطية؛
- ضعف نظام التعليم، وافتقار حاملي المشاريع للتكوين الجيد.

* الفائدة من هذه الدراسة كانت تنحصر في :

- الاستفادة من الدراسة في معرفة واقع الآليات الوطنية المدروسة في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر؛
- ضرورة التوجه للتعليم والتكوين المقاولاتي لتشجيع العمل الخاص.

–دراسةkrisAerts and all، " الدور الحاسم وممارسات الفحص لحاضنات الأعمال الأوربية .

Criticalrole and screening practices of European business incuba tors " مقال علمي (Tech novation journal)، سنة 2007.

* تهدف هذه الدراسة إلى:

- التركيز على كيفية تحديد معايير اختيار حاملي الأفكار؛
- معرفة كيفية فحص واختبار حاملي الأفكار؛
- ضرورة تقييم حاضنات الأعمال من أجل التحسين من أدائها؛
- اختبار فشل ونجاح حاملي الأفكار في حاضنات الأعمال الأوربية.

* من أهم النتائج التي تم التوصل إليها نذكر:

- الابتكار هو الركيزة الأساسية التي تعزز من أداء حاضنات الأعمال الأوربية؛
- تم التركيز في المقال على تفاصيل ممارسات فحص الحاضنات الأوربية واتضح أن هذا القطاع جيد ولكن هناك فرص كبيرة للتحسين؛
- ضرورة توجه حاضنات الأعمال إلى التخصص؛
- أشارت هذه الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال الأوربية لا تفحص حاملي الأفكار على مجموعة واسعة ومتنوعة من المعايير بل تستخدم بيانات تقريبية فقط؛
- ضرورة تطبيق معايير الجودة على حاضنات الأعمال لجعلها أكثر تنافسية.

* الفائدة من هذه الدراسة كانت تنحصر في :

- التطرق إلى تقييم أداء حاضنات الأعمال الأوربية بناء على معايير من أجل التحسين المستمر؛
- اختبار وفحص حاملي الأفكار له دور فعال في تعزيز الابتكار في الحاضنات؛
- عملية فحص حاملي الأفكار تقلل من معدلات فشل المشاريع.

9. هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع سيتم تقسيمه إلى فصلين على النحو الموالي:

–الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي للمرافقة المقاولاتية حيث نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية وإلى مفهوم وخصائص وأنواع المقاول ودوافعه أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى ماهية المرافقة المقاولاتية وعموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر وكذا سنقوم بتشخيص هذه الهيئات.

-الفصل الثاني: والذي سنخصصه لدراسة الحالة التي تم التركيز على التعريف بمراكز تسهيل (م ص م) محل الدراسة، وأهم الأهداف والخدمات التي تقدمها وكذا هيكلها التنظيمي، وتمت الاستعانة ببعض الإحصائيات السنوية الخاصة بآليات الدعم للسنوات(2015-2016-2017).

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

للمقاولاتية والمرافقة

تمهيد:

أصبح موضوع المقاولاتية يحتل كثيرا من اهتمام الدول نظرا للدور الذي يؤديه لمختلف برامج التنمية، وكإجراء لحمايتها وتعزيز قدراتها بادرت الدولة إلى المرافقة المقاولاتية والتي تعد من الأساليب الحديثة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع، حيث تسعى إلى تذليل العقبات التي تواجه المقاولين وأصحاب المؤسسات وتخفيض معدل فشل مشاريعهبالإضافة إلى تقديم الرعاية اللازمة منذ بداية التأسيس إلى غاية التجسيد.

وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول:ماهية المقاولاتية والمقاول

المبحث الثاني:ماهية المرافقة المقاولاتية

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول

تطرقنا في هذا المبحث إلى التعريف بالمقاولاتية والاتجاهات الفكرية لها مع إعطاء لمحة عامة حول المقاول وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمقاولاتية نذكر منها:

التعريف الأول: المقاولاتية ENTRPRENESHIP هي كلمة إنجليزية الأصلتم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية ENTRPRENEURوقد ترجمت من قبل الكبيكيين إلى اللغة الفرنسية ENTERPRENARIATوالمرتكزة على إنشاء وتنمية الأنشطة.[1]

التعريف الثاني: يعرف ALAIN FAYOLLE المقاولاتية على أنها "خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي يندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.[2]

التعريف الثالث:أما بالنسبة لأنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ التسعينات من القرن الماضي إذ نجد أن البروفيسور HAWARD STEVENSON يوضح بأن المقاولاتية عبارة عن فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع من أجل خلق ثروة.[3]

التعريف الرابع:يعرف BERANGER وآخرون المقاولاتية بطريقتين :

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات لدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل اشمل إنشاء نشاط.[4]
- على أساس أنها تخصص جامعي أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق الثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي.

---

[1]- محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكربلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص03.

[2]- نفس المرجع، ص 04.

[3]- صندرةسابيي، سيرورة إنشاء مؤسسة وأساليب المرافقة، قسنطينة، 2008-2009، ص06-07.

[4]- خذري التوفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 05-06 ماي 2013، ص 05.

مم سبق من التعريفات يمكن تقديم تعريف شامل للمقاولاتية إذ أنها عمل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على إضافة قيمة جديدة مع تحمل المخاطر الناجمة على ذلك،وبالمقابل الحصول على إشباع معين يتمثل في الربح.

الفرع الثاني: الاتجاهات الفكرية للمقاولاتية

للمقاولاتية العديد من الاتجاهات الفكرية نوجز الأهم منها فيما يلي:

أولا– المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته،وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي،وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية التي سعت للإجابة على نوعين من الأسئلة: من هو المقاول؟ما الذي يميزه عن الآخرين؟ وذلك من خلال الخصائص التالية:[1]

أ– الخصائص النفسية:

محاولة إيجاد خاصية رئيسية أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول،فنجد أعمال D,MECLLELAND في بداية الستينات الذي يبين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز للتفوق وتحقيق الهدف وحسبه أن المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز.

ب– الخصائص الشخصية:

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول كالوسط العائلي الذي ينتمي إليه،المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن.....الخ إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض إلى انتقادات كثيرة كونه قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية .[2]

ثانيا– المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي

لقد كثر الاهتمام بهذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ركز أيضا على أهمية التغيير الذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة في طريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن

[1]– محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص04.

[2]– محمد علي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يشتغل فيه المقاول إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو ينسقها بطرق جديدة تعطي أكثر إنتاجية.

ويعتبر GARTNER أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء مؤسسة جديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هو عليه وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط،الفرد،وسير العملية والمؤسسة.[1]

ويعتبر الباحث أن مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأعمال الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:

-البحث عن الفرصة المناسبة؛

-جمع الموارد؛

-تصميم المنتج؛

-إنتاج المنتج؛

-تحمل المسؤولية أمام العدالة والمجتمع؛

ثالثا- المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي

تطور المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616 من طرف مونتشريتيان (MONTCHRETIEN) وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا من السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما، ويعود الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية إلى كل من كانتيون (R,Cantillon) سنة 1755 وساي (J.B.Say) سنة 1803، واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.[2]

فالمقاول حسب كانتيونوساي هو شخص مخاطر، ويعتبر كانتيون عدم اليقين عنصر أساسيا في تعريفه للمقاول، لأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه، أما بالنسبة إلى ساي الأمر الذي يميز المقاول وخاصة المقاول الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة.

يتفق ساي و كانتيون في أنه لا يشترط أن يكون المقاول شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الآخرين، وكذلك نجد أعمال مارشال الذي يعتبر من أوائل الكتاب الإنجليز الذين اهتموا بالمقاول في بداية القرن

[1]- نفس المرجع، ص 10.

[2]-دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2009-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2011-2012ن ص ص 15-16.

العشرين، ولكن لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته البشرية وعلى قدرته على تنظيم العمل.[1]

ولم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية شامبيتر (J.A.Schumpeter) سنة 1935، فالمقاول هو قبل كل شئ شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة مثل (صنع منتج جديد، استعمال طريقة جديدة في الإنتاج) ومن أجل الإبداع ويقوم بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث لتنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج.

أما بالنسبة إلى كيزنر(Kizner) المقاول هو شخص حساس للفرص، في حين أن وظيفة المقاول حسب شامبتر تتمثل في إحداث حالة تخل بالتوازن وتكسر الروتين من أجل إحداق التغير، أما بالنسبة لكيزنر تتمثل مهمة المقاول في إعادة حالة التوازن باستغلال الفرص الناجمة عن اختلاله.

النظريات الاقتصادية ركزت على دراسة تأثير المقاولاتية على الاقتصاد وظهرت مجموعة من النظريات الثقافية والتي تتدرج ضمن النظريات الاجتماعية تهتم بدراسة أسباب المقاولاتية والعوامل الثقافية التي تساهم في ترقيتها ومن روادها ماكس ويبر(M.Weber) .

ساهم هذا الاتجاه في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، ولم يساهم كثيرا في تحسين فهمه للظاهرة، نظرا لاتساع مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية.

الفرع الثالث: خصائص المقاولاتية

تملك المقاولاتية أهمية في الأداء الاقتصادي ومن المفيد تحديد العلاقة الفارقة بينهما، لأن كل من الأعمال الصغيرة والمقاولاتية تخدم مختلف الوظائف الاقتصادية وتؤمن فرصا مختلفة، وعموما فإن هناك ثلاث خصائص تشكل علامة فارقة بين المقاولاتية من جهة والأعمال الصغيرة من جهة أخرى، تتمثل في الآتي:

أولا الإبداع: يرتكز نجاح المقاولاتية على الإبداع مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو التوزيع، أما المنظمات الصغيرة فتؤسس وتقدم المنتج أو الخدمة وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إلى المحلية، ولا تعمل إلى التوجه نحو العالمية؛

[1]- نفس المرجع السابق، ص 17.

ثانيا إمكانية النمو: المقاولات تملك قدرة قوية وإمكانية النمو، أكثر من الأعمال الصغيرة، وكذلك ترتكز على الإبداع بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية فه في الغالب محدودة في إمكانية النمو؛[1]

بالإضافة إلى ما سبق:

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع؛
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق؛
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية؛
- وتتميز المقاولاتية بالفردية النسبية "المبادرة" مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع؛

لا شك أن للمقاولاتية دور يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية ومن بعض الآثار الاقتصادية والآثار الاجتماعية للمقاولاتية نذكر:

1- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع: تعمل المقاولاتية على زيادة متوسط الدخل الفردي، وتسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية؛

2- توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولاتي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق؛

3- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج بعض المواد الوسيطة

[1]- سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص ص 35-36.

بدل استيرادها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية؛[1]

4- المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: هي ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي رأسمال كبير، أيضا المقاولاتية تساعد على إيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها مهمة للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات، بالإضافة لدورها الكبير في تطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه.

5- تعبئة الموارد المحلية: وذلك من خلال دورها في:

- توزيع الإنتاج وتنويع الهيكل الإنتاجي عبر القطاعات والمناطق المختلفة؛
- تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار.

6- المساهمة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي

تكمن أهميتها في:

- توفير احتياجات المشروعات الجديدة؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة؛
- تحريك التنمية والتطوير.

7- توفير مناصب الشغل: وذلك من خلال:

- تأهيل العمالة قبل تأهيل التكنولوجيا لأن تأهيل العمالة يؤدي إلى توفير المؤسسات للمهارات والحوافز المؤدية للإبداع والتطوير التكنولوجي؛
- تساعد المقاولاتية في إدماج العمالة كما تساعد على ربط شبكة الأعمال داخل نظم الإنتاج.

8- المساهمة في التكوين والتطوير التكنولوجي: وتتجلى هذه المساهمة في:

- تكوين الإطارات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا الملائمة؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة.[1]

[1]: Aziz bouslikhane ,Enseignement De L'Entrepreneuriat :Pour Un Regard Paradigmatikie Autour De Processus Entrepreneuriat, Thèse de Doctorat non publié en Sciences de Gestion, Université de Nancy 2, p 59.

9-عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الانتشار الجغرافي، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين؛

10- المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب المقاولاتية والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة.....، كما تساعد على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتساهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني؛

11- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص وأنواع المقاول ودوافعه

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المقاول الذي اعتبر نواة المقاولاتية وتحديد خصائصه وكذا أنواع المقاولين وتصنيفاتهم.

الفرع الأول: مفهوم المقاول

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول ظهر في فرنسا خلال القرن 16 وهي كلمة مشتقة من الفعل ENREPREDER والذي معناه باشر التزم تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة ENTERPRENEUR للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية، ويعتبر الاقتصادي R,CANTIOLLON أول من وضع مفهوم للمقاول.

أولا:"المقاول هو صاحب رأس مال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين[2].

[1]- وائل ابو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة المتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكمة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دمشق\ سوريا، (غير متوفرة بقية المعلومات)، ص 07.

[2]- محمد علي جودي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثانيا: وحسب كل من JULIEN ET MARCHASNE فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير الذي يصارع الروتين، ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.[1]

ثالثا: خلال القرنين السادس والسابع عشر، كان يعتبر المقاول الفرد الذي يتجه إلى أنشطة المضاربة، فالمصطلح لا يعبر بعد عن العمل الصناعي ولا على السوق ولا على التفاوض، بل عموما الشخص الذي يجري عقد مع الملك من أجل بناء مبنى عمومي أو الذي يضمن التموين للجيش.

وباختصار كان المقاول يعتبر الفرد الذي تعاهد من خلال علاقة تعاقدية مع الحكومة من أجل أداء خدمة أو ضمان التموين بالبضائع، أين يكون فيه الخطر هو مالي، حيث أن الخطر المالي المرتبط بالمبلغ المستثمر من اجل تجسيد الأعمال المطلوبة يكون قد حدد قبل التنفيذ الفعلي للعقد.

وعموما فكلمة "المقاول" تشير في القرن السابع عشر إلى "شخص يلتزم بشيء ما" أو بالإضافة إلى ذلك فرد جد نشط.

أما في القاموس العالمي للتجارة، الذي نشر بباريس عام 1723 فقد أعطى لكلمة "المقاول" و "روح المقاولة" التعريف التالي:

روح المقاولة:تتكفل بنجاح الأعمال، أو مفاوضة، أو معمل، أو بناء.....

المقاول:هو الذي يلتزم بشيء ما، نقول "مقاول معمل أو بناء" من أجل قول "معملي" أو "رئيس البنائين".

كما عرف شومبتر المقاول (1950) بأنه ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى "الريادة" "التدمير الخلاق" في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وحسب كل من "Julien" "Marchesney"، فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة.

ويرى (بلال خلف السكارنة) أن المقاول هو الذي ينمي ويبتكر شيئا ذا قيمة من لا شيء والاستمرار في أخذ الفرص المتعلقة بالموارد والالتزام بالرؤيا وكذلك اخذ عنصر المخاطرة.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص 20.

وحسب P,RIKER بأنه الشخص الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة .

وحسب SCHIMTETER هو ذلك الشخص المبدع والمجدد ،حيث عرفه على انه مبتكر الذي يعلم كيف يستغل الفرص ويتنبأ بالمستقبل لعرض منتجات إبتكارية، وهو ذلك الشخص الذي لديه القدرة وطاقة كافية للقضاء على الميل نحو الروتين وتحقيق الإبداعات .

عرفت اللجنة الأوربية المقاول كما يلي:"المقاول يمكن اعتباره ذلك الفرد الذي يتحمل الأخطار، يجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها وذلك بتخصيصه الناجح للموارد".

مم سبق من التعريفات يمكن تحديد تقديم تعريف للمقاول بأنه الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة، وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار مجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة،من أجل تحقيق عوائد مالية،عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة ،الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع ،وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب، وهي:

أ- **المقاربة الوظيفية**:هذه المقاربة التي يمثلها "Shumpeter" وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته" التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

ب- **المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة**:والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط weber "الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

ت- **المقاربة العملياتية أو التشغيلية**: والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الإهتمام بماذا يفعل المقاول، وليس شخصه.[2]

[1]- خذري التوفيق، حسين بن الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2]:ALAN. FUSTIK, la respensabilité sociale d'entreprise est une source de rishesseiet de perfermance pour les PME. Ou comment créer de la richesse en alliant la RSE et le pilotage des actifs immatériers ?, livre Blanc, Edité par l'agence Lucie et L IFEC, juilleté2012.

وكما تعددت تعاريف المقاول تعددت أيضا التعاريف التي تناولت المقاولاتية ،إذ تعرف على أنها" الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول"Marcel Mauss(1923-1924) ويعرف " "Beranger" المقاولاتية يمكن أن تعرف بطرقتين:

أ- **على أساس أنها نشاط:** أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

ب- **على أساس أنها تخصص جامعي:** أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

إذا فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من اجل إنشاء ثروة ،من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

الفرع الثاني:مميزات وخصائص المقاول

يتصف المقاول بمجموعة من السمات حيث تمثل دالة لتفاعل جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية والاجتماعية والشخصية وهي تتجسد من خلال السلوك لإنشاء دوافع معينة.

على الرغم من اختلاف الناس واختلاف طبقاتهم الاجتماعية إلا أن جميعهم يشتركون في بعض الخصائص أهمها[1]:

الاستعداد والميل نحو المخاطرة: سواء كانت عند بدء المشروع أو أثناء تشغيله، ويلاحظ أنه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد نحو المخاطرة؛

الثقة بالنفس: يملك المقاولون الثقة بالنفس ولا يخافون من ارتكاب الأخطاء فهم يعلمون من أنه جزء من ضريبة العمل الحر؛

الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات و الأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم

[1]- محمد شقرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وطموحاتهم.كما " يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء ،إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل ،وهذا ما سماه (Shumpeter)بالمملكة الصغيرة؛

الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جيدا أو يعملون بمثابرة لتحقيقها؛

الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع الذاتي للعمل، والتميز الأعلى من الآخرين وتأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الشاق؛

الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة: غالبا ما يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققون المنافسة؛

المنهجية والنظام: للمقاول القدرة على ترتيب وتنظيم الوقت مع رؤية الصورة بشكلها الواقعي وبأدق تفاصيلها؛

الالتزام: لابد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم وتخطيط أنشطتهم المختلفة لأنه توجد علاقة بين الالتزام ومستوى نجاح العمل؛

التفاؤل: يمتلك المقاولون خاصية التفاؤل فعندهم تحويل الفشل إلى نجاح يشبه تحويل طاقة سلبية إلى إيجابية؛بالإضافة إلى الإبداع، المبادرة، روح الفريق، القيادة، التحفيز، حسن المسؤولية؛

الطاقة والحركية:هي سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب جهد معتبر، إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال؛

القدرة على التحكم في الوقت: يعني قدرته على إنجاز المشاريع في الوقت المحدد؛

القدرة على حل مختلف المشاكل:قد تواجه المقاول عقبات أثناء عند قيامه بإنشاء مؤسسته، وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها دون اللجوء إلى الأطراف الأخرى معناه قدرة المقاول على تحمل المسؤولية في جميع المواقف؛

تقبل الفشل: يشكل الفشل جزء من النجاح، بالنسبة للمقاول الفشل والخطأ هي مصادر استغلال فرص جديدة؛

قياس المخاطر: ينبغي على المقاول تحديد المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء كانت على المستوى المتوسط أو الطويل؛

الابتكار والإبداع: من أجل أن تبقى المؤسسة في استمرار يجب أن تطور منتجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة الانفتاح على الابتكار والتطوير ؛

القدرة على تقلد منصب القائد: يقود التطور الايجابي لنشاط المؤسسة إلى هيكل معقد، وهذا ما يتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير المنظمة، وتتمتع بالقدرة على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل؛

التضحية والمثابرة: يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء؛

الرؤيا المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة؛

الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

الفرع الثالث: أنواع المقاولين وتصنيفاتهم

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي المبدع، المخاطر، المدير.

ولقد قسم MINTZBERG المقاولين إلى أربعة مجموعات وهي:

- المقاولون ذوي الإمكانية؛
- الرياديين الذين لديهم النية لإقامة المشروع؛
- رياديين فعليين؛
- رياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.

وقد قسم بعضهم مثل UCBASARAN المقاولين إلى أنواع أخرى مثل [1]:مقاول أصيل، ومقول مبتدئ، ومقاول تسلسلي أو تتابعي، ومقاول احتوائي فالمقاول الأصيل يحوي مفاهيمها متعددة كالتي تم تبيينها في مختلف التعاريف أما المقاول المبتدئ أو الأولي فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا، ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع، وإدارتها كونه منشئا لهذا المشروع أو أحد ورثته أو قد يكون مشتر لهذا المشروع، والمقاول التسلسلي أو ألتتابعي هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا بعد أن قضى فترة زمنية في مشروع سابق، والمقاول الاحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

الفرع الرابع: أنماط المقاول

يلاحظ تزايد الاهتمام حول دراسة المقاول ضمن الأبحاث الأكاديمية، ويعتبر آرثر كول من بين الرواد الذين اقترحوا تصنيفا للمقاولين بجامعة هارفرد 1940م، حيث اقترح أربعة أنماط للمقاول:

- المقاول العملي؛

[1]– مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2009، ص39.

- المقاول المعتمد على الرياضيات؛
- المقاول الذي يمتلك المعلومة؛
- المقاول المتطور.

وهنا سنقوم بعرض أكثر الأنماط تداولا في الأدبيات المقاولية، مركزين على صفاتهم وملامحهم

أولا أنماط المقاولين تبعا لظروف الإنشاء: التقليديون، الحرفيون، والمنتهزون للفرص

بعد دراسة قام بها نورمان سميث خلال سنوات 1980 على مجتمع يضم منشئي المؤسسات في قطاع نشاط معين في الولايات المتحدة الأمريكية، اقترح ترتيب مشهور ليفرق بين المقاول الحرفي والمقاول المنتهز للفرص، فحسب رأيه يقوم المقاول الحرفي بإنشاء مؤسسة دون أن تكون له خبرة كبيرة في مجالات عديدة وبالأخص مجال التسيير، فهو لديه مهارات تقنية أكثر، ويركز على نشاطات ذات تحديد ضعيف أما المقاول المنتهز للفرص فيكون سنه أكبر وذو خبرة كبيرة خاصة في مجال التسيير(بإمكانه أن يكون إطارا أو مهندس)، أما نمو ونضج مشروعه فيعود لاستغلاله لفرصة تحديد (لذلك أعتبر منتهز للفرص) بالإعتماد على استثمار أمواله الشخصية ودعم متين من أطراف أخرى.

ثانيا أنماط المقاولين تبعا لمواصفات المسيرين والتقنيين والمدراء

يمتد هذا التصنيف من سابقه، حيث يعطي اهتمام بالغ لأسلوب إدارة الأعمال إذ يهتم التقنيون في المستوى الأول بظروف تصنيع المنتوج، وفي هذا الإطار يسعون لتثمين مهاراتهم المهنية وحرفتهم، لذلك نجدهم يقتربون من نمط المقاول أما بالنسبة للمدراء وكنتيجة لطبيعة تكوينهم (امتلاكه لشهادات في مجال التسيير) أو خبرتهم المهنية، نجدهم يركزون على طرق و أشكال تسيير الموارد كما يتميزون باليقظة في مجال تدنية التكاليف، والاقتصاد في الموارد، والاستثمار خارج الإنتاج (مثلا نظام المعلومات).

والملاحظ أن هذا التصنيف لم يعطي اهتماما كبيرا للمقاول، ويركز على المنظم (وبالتالي يمكن ربطه بالتصنيف الأول مثلما فعله بعض الاقتصاديون)، كما يمن ملاحظة تواجد نمط آخر من المقاولين وهم التجار الذين يولون اهتماما أكبر بالمسائل المرتبطة بالسوق والتوزيع، أما المسائل الإدارية فتأتي في مستوى أقل.

ثالثا أنماط المقاولين تبعا لظروف التجديد

يعتبر كل من الاقتصاديين الأمريكيين ميلز وسناو صاحبي هذا التصنيف حيث قاما بدراسة العلاقة بين المقاولية والتجديد، وقاما بالتفرقة بين أربعة أنماط من المقاولين:

أ- **المقاول الباحث عن التجديد:** يعتبر هذا النمط أن المقاول مجدد بحث، إذ يبحث الفرد هنا عن التجديد الدائم (في المنتوج، إجراءات الإنتاج.....)، رغم عدم تأكده التام من قدرته على تجسيده على أرض الواقع، لذا يقوم بتنظيمها أولا ثم يطرحها على مستوى السوق، بشكل يمكنه من خلق مؤسسة ويتلاءم هذا النمط من المقاول مع النشاطات ذات التكنولوجيا العالية (البيوتكنولوجيا مثلا)، والتي تكون فيها إمكانيات الاستثمار والتصنيع والتسويق تتجاوز القدرات الفردية، فغالبا ما تشترى هذه الأفكار والمشاريع من قبل المجمعات الصناعية الكبرى التي ترغب في خلق فرع جديد.

ب- **المقاول المجدد:** يمتلك هذا النمط من المقاولين ميل كبير للسيرورة المقاولية، حيث يبحث عن التجديد بشكل نظامي يقوم باستغلاله هو بنفسه والاستثمار فيه وتحويله إلى مؤسسة، ويمتلك هذا الفرد درجة عالية من اليقظة للتكنولوجيا والمنافسة، وهذا ما يفترض امتلاكه ميزانية عالية تجند في البحث والتطوير، التي تضمن تنمية عملية التجديد .

ت- **المقاول المتتبع للتجديد:** هو المقاول الذي يتابع التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية وإست باقية دائمة، وهو النمط السائد لدى اليابانيين والمؤسسات اليابانية وفي هذا الإطار يقوم المجددون بفتح المجالات لأنشطة جديدة ومنتوجات مختلفة، أما المتتبعون فيقومون بإدخال تحسينات على مستوى التجديد، الذي قد يمس التسيير وتخفيض التكلفة، وتعتبر هذه الإستراتيجية أصعب من التجديد في ذاته، وذات تكلفة أكبر.[1]

ث- **المقاول المتفاعل مع التجديد:** يتبنى هذا النمط من المقاولين إستراتيجية التنمية الناتجة عن ردة الفعل، حيث يتكيف مع الوقائع التي تحدث، ويبدي لها ردود أفعال تتلاءم والأفعال التي تحدث وقد يحمل هذا الموقف الانتهازي خطرا يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على القطاع، وضعف درجة استجابة الزبائن للتجديد نتيجة لوفائهم لمنتجاتهم أو مؤسساتهم المفضلة.

ربعا أنماط المقاولين تبعا لمنطق النشاط PICو CAP

اقترح هذا التصنيف من طرف جوليان وماركيزني انطلاقا من مبدأ تواجد ثلاث مبتغياتسوسيواقتصادياللمقاولية وهي:

أ- **استمرارية المؤسسة:** أي أمل استمرار المؤسسة عبر الزمن حتى لو اضطر المقاول لبيعها لأفراد آخرين أو لأحد أفراد العائلة أو لمؤسسات أخرى؛

[1] :Pierre-André Julien , les PME : bilan et perspectives, Economica , Paris, 1994,p.111.

ب– الاستقلالية: يملك المقاول مستوى عالي من الأنا، ويرغب دائما في الحصول على الاستقلالية في ما يخص امتلاك رأس المال أو مستقل في ما يخص اتخاذ القرار ؛

ت– النمو: والذي يشبه إلى حد ما الرغبة في القوة والسلطة.

ومن خلال هذه العناصر الثلاثة قام الباحثون باستخلاص نمطين هامين من المقاولين وهما:

النمط الأول: الفرد الذي يعمل تبعا للمنطق الوراثي PIC[1]

يبحث المقاول في ظل هذا النمط عن تكديس الثروة قبل كل شئ، قد تكون في شكل ممتلكات ذات قيم استعماليه يعطي الأولوية لاستمرارية المؤسسة، ويطمح للحفاظ على استقلالية ذمته المالية فيرفض إدخال شركاء أو مقرضين خارجيين، ما قد يجعل هدف نمو المؤسسة يتنافى مع فكرة الاستقلالية المالية وينتشر هذا النمط بشكل كبير على مستوى المؤسسات العائلية، التي يرغب المقاول فيها بتوسيع استثمارات عائلته، ويظهر بشكل كثير في استثمارات البناء والزراعة، كما أن الفرد في هذا النمط لا يثق في إخراج الأنشطة الاستثمارية المعنوية (تكوين، تجديد، البيع.....).

النمط الثاني: الفرد الذي يعمل تبعا الفعل المقاوليCAP

انطلاقا من منطق تكديس الثروة يمكن اقتراح منطق آخر ألا وهو منطق رأس المال، ويتعلق هذا الأمر بالأنشطة الخدماتية خاصة، والتي قد تظهر قدرة عالية على النمو وبالتالي ستكون ذات مردودية عالية، لكنه في حالة تم التخلي عن هذه المؤسسة ستكون قسمة التخلي عنها شبه معدومة والمقاول ضمن هذا النمط يبحث عن الأنشطة ذات النمو القوي فلا يولون اهتماما كبيرا للقيمة المادية للمؤسسة، ويتجهون نحو المشاريع لمخطرة (في حين أن مقاولو نموذجPIC يحاولون تفادي الخطر)، وهم في بحث دائم عن الاستقلالية في اتخاذ القرار دون الاهتمام بمسألة الاستقلالية في رأس المال، الأمر الذي قد يجعله يلجأ للبحث عن أموال خارجية والتي قد تؤدي إلى استقلالية فروع المؤسسة مع بقائه سيد المؤسسة، في حين لا يأبه كثيرا لاستمرارية مؤسسته فيمكن تغيير النشاط بسهولة ما عدى في بعض الحالات الاستثنائية، ويطلق على هذا النوع من المقاولين (CAP) فالمقاول من هذا النوع يتموقع ضمن أنشطة متزعزعة، ومتطورة وفي توسع وله ميل لإخراج البعض من وظائفها، ويعطي الأولوية للاستثمارات المعنوية مثل البحث والتطوير، والإشهار والاتصال وتكوين الأفراد، ويفضل الهياكل المرنة والقادرة على التكيف مع المحيط.

[1] :Pierre-André Julien, Michel MARCHESNEY, Op. Cit, p.58.

الفرع الخامس: دوافع المقاول

في أغلب الأحيان ما يجعل المقاولون ينطلقون هو **الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل،** وتأتي في درجة **أقل الرغبة في امتلاك السلطة،** حيث أن الرغبة في الذهاب إلى البعيد تمكن من تجاوز الحواجز والمصاعب، وغالبا ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة إلى كون المقاول يفضل أن يبقى حرا في توجيه وتسطير أهدافه والحكم بذاته، واختيار إطار عمله ومساعديه.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم وأنماط المقاولين ودوافعهم، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

المبحث الثاني: ماهية المرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى للتخفيف من التعقيدات مما يضمن إنشاء مؤسسات في ظروف جيدة وزيادة نسب نجاحها.

المطلب الأول: مدخل إلى مفهوم المرافقة المقاولاتية

الفرع الأول: ظهور المرافقة المقاولاتية

ظهرت التدابير الأولى للمرافقة في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية الخمسينيات، حيث أصدرت الحكومة سنة 1935 مادة في الدستور تنص على إلزامية دعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتعزيز قدراتها التنافسية وتأمين انقسام المشاريع العامة بينها، لهذا تم اتخاذ عدة برامج لتطوير الكفاءة وتقديم المعلومات والإرشاد وغيرها من البرامج الهادفة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأخذ مصطلح المرفقة آنذاك معنى الدعم.

تطورت تدابير المرافقة بعدها لتشمل الجانب المالي المتمثل في منح قروض وإعانات مالية تساعد على إنشاء مؤسسات، هذه المرافقة كانت تحت مسؤولية محليين كلاسيكيين (غرفة التجارة.....)، كانت تهدف إلى زيادة عدد المنشئين، تطورت أساليب المرافقة بعدها حيث أصبحت تبحث عن السبل تخفيض معدلات فشل المؤسسات ذلك باللجوء إلى متابعة تطور المشاريع المدعمة، فظهرت تدابير جديدة تهدف إلى تكوين حاملي المشاريع ومتابعتهم بدلا من تقديم قروض مباشرة، في هذه الأثناء شوهد ميلاد الإشكال الأولي للمشاتل والمخصصة في تمويل أو إيجار المحلات و تقديم الخدمات الملحقة وفي السنوات الأخيرة أصبح الاهتمام منصب على تطوير أشكال جديدة للمرافقة والدعم، وذلك من أجل تلبية احتياجات المشاريع التكنولوجية المبتكرة .[1]

الفرع الثاني: مفهوم المرافقة المقاولاتية

انطلاقا من الأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد تعريفات للمرافقة المقاولاتية أبرزها المتخصصون في هذا المجال نذكر فيما يلي البعض منها:

أولا: يرى C-LEGER-JARNIOU أن المرافقة جاءت من الفعل يرفق "يذهب مع ALLER AVEC" ومصطلح المرافقة مستعمل بكثرة لكنه يؤدي إلى حقائق مختلفة.[2]

ثانيا: وتعرف المرافقة أيضا :"بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال، -خاصة مشروعات أو منشآت الإعمال الصغيرة، التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة

[1]- غيتي نسرين، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص48.

[2]- محمد قوجيل، تقييم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009، ص08.

خاصة في مرحلة بداية النشاط START-UPPERIOD وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية الفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة.[1]

ثالثا:أما ANDRE LETOWSKIفعرفها:"تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ".

وتوصل ANDRE LETOWSKI إلى أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي:

- استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة؛
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد؛
- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة (حسب طبيعة المرافقين).[2]

مم سبق يمكن استنتاج أن المرافقة المقاولاتية هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة، والتي تبرز من خلال هيئات دعم متخصصة تقوم بالنصح، التكوين،التمويل،وتعليم أصحاب المشاريع مهارات التسيير، التي تمكنهم من تجاوز العراقيل التي تواجههم في مراحل إنشاء مؤسساتهم.

الفرع الثالث: مكونات المرافقة المقاولاتية

ارتكزت عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور أساسية هي[3]:

أولا– الدعم المالي

هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام الشباب الطامحين إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، وبالتالي يمكن أن توفر هذه الهيئات تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات واستثمارات التوسع وغيرها، تجدر الإشارة إلى أن الدعم المالي يمكن أن يكون وطني أو جهوي وفي هذه الحالة تختلف الامتيازات من منطقة إلى أخرى، وكذلك يخضع الدعم المالي لنوع المشروع (تكنولوجي أو تقليدي)، وخصائص حاملي المشروع (طالب شغل، امرأة.....)؛

ثانيا– شبكات النصح والتكوين

[1]– المرجع نفسه، ص09.

[2]– عبد الفتاح بوخمخم، صندرةسايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، واقع التجربة الجزائرية المؤتمر الثاني، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة،كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن 14-15 أفريل 2009، ص03.

[3]– محمد قوجيل، مرجع سبق ذكره، ص77.

هناك الكثير من خدمات النصح والتكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف العرف وغرف التسيير، والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة وغيرها، حيث تقترح كل هيئة عروض تكوينية مختلفة تمثل أساس لبقاء وتطور المؤسسات الغير الناشئة؛

ثالثا– الدعم اللوجستيكي

تهدف بعض هيئات الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة و خلال فترات زمنية محددة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة ،بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو المعقدة حسب المشروع من خلال الانفتاح على جميع شبكات الأعمال والهيئات الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيئات.

وعموما أظهرت الدراسات العلمية مجموعة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها هيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة، قبل وخلال وبعد إنشاء المؤسسة نذكر منها ما يلي:

أ– **الاستقبال**:عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بالاستقبال ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث أن بعضها يكتفي بأول لقاء لتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، أما الأخرى فهي تقوم منذ اللقاء الأول تحليل وتقييم إمكانيات المشروع (شكل المشروع، المنتج، السوق...).[1]

وبالتالي خدمة الاستقبال تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة، كما تسعى إلى معرفة حالة تقدم المشروع، احتياجات المشروع،التوفيق بين حاجيات هيئة الدعم ومتطلبات حامل المشروع.

وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى، حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة، كما يمكن أن يكون استقبال حاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي، بالإضافة إلى ذلك فمدة الاستقبال متغيرة أيضا من موعد واحد إلى عدة مواعيد ومن بضع دقائق إلى عدة ساعات حسب أهمية ونوع المشروع.[2]

فعملية الاستقبال هي أول اتصال بين حامل المشروع وهيئة المرافقة، والتي يطغى عليها الطابع الإعلامي، حيث يتم فيه أخذ فكرة حول هدف المشروع وأهميته وكذلك وضعية صاحب المشروع وما هي طموحاته وما ينتظره، في المقابل تسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل

[1]– نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات النشر والتوزيع، طبعة04، سنة 2006، ص185.
[2]– نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص185.

المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشاريع، والإجابة على الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المقترحة.

ب- تنفيذ المشروع:عندما يقرر المقاول إنشاء مؤسسة يعتمد على رصيده من المعارف والمهارات التي تلقاها خلال التكوين، تجربة أو مهارة،وبالتالي يستخلص فكرة، وعندما يجدها ينبغي عليه التأكد من ترابط مشروعه بمؤهلاته، ومعرفة الصعوبات التي تواجهه والمحفزات التي تدفعه نحو المقاولة.

وعندما يصبح المقاول متأكد من اختياره وستعمل الجهة المرافقة على مساعدته من التأكد من إمكانية تنفيذ هذا المشروع من خلال:

- تحديد الاختيارات الرئيسية للمشروعمن خلالدراسة السوقالعرض والطلب، إمكانية إنجازه تجاريا
- الاختيارات التقنية التي تتمثل في الموارد البشرية، الدراسة المالية (الاحتياجات، الموارد اللازمة، المردودية، ... الخ)؛[1]
- اختيار الصيغة القانونية تكون إما شركة أموال أو أشخاص، أو فتحها باسمه كشخص طبيعي؛
- القيام بدراسة تقنية-اقتصاديةالتي يمكن إعدادها من طرف الجهة المرافقة أو على الأقل تساعد المقاول على إعدادها؛
- وتقديم ملف المشروع من أجل التمويل، الذي يجب أن يكون كاملا ومختصرا ودقيقا وواضحا ومقنع عند موافقة الجهة المرافقة على المشروع تبدأ مرحلة إنجاز المشروع، حيث يقوم المقاول بجمع الأموالالضرورية للتمويل .تهيئة المحلات، اقتناء التجهيزات و وضعها توظيفالمستخدمين.

عندما يقوم المقاول بالشروع في ممارسة نشاطه سيقوم ب:

- التسجيل في السجل التجاري والإعلان عن الوجود لدى الضرائب؛
- اكتشاف والتعود على عالم المقاولة ومحيطها؛
- والعمل بالوسائل والإجراءات التي ستسمح للمقاول بمراقبة الفعاليةالتجارية والإدارية لمشروعه.

كما ينبغي على المقاول ما يلي:

أ- إعداد قوائم مالية تبين وضعية نشاطاته التجارية ومشروعه؛[2]

ب- مراقبة تطور نشاط المقاولة من خلال معاينة بعض مبادئ التسيير؛

[1]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص186.

[2]- نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص177.

ت– وتعلم كيفية التصرف بسرعة في حالة وجود صعوبات.

وفي مختلف خطوات تنفيذ المشروع تقوم الهيئة المرافقة بنصح و إرشاد المقاول و أحيانا تنظم دورات تكوينية وندوات و ورشات في مجالات مختلفة للمقاولين حتى يتمكنوا من تنفيذ وتسيير مشروعهم بأحسن الطرق الممكنة.

الفرع الرابع:مراحل المرافقة المقاولاتية

في هذا الفرع سنتناول مختلف مراحل المقاولة وما تنطوي عليها من خطوات وتسهيلات التي تقدمها الهيئة المرافقة وهذا من خلال الفروع التالية:

أولا قبل البداية في تنفيذ المشروع: إن هيئة المرافقة مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، وهذه الصلاحيات يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ– التوجيه والتشجيع من خلال الاستقبال الجيد للمقاول ومناقشة الفكرة معه ومحاولة إثرائها معه وتحسينها، وتشجيع المقاول بتوجيهه نحو أحسن طريقة لتنفيذ مشروعه؛

ب– دراسة المشروع من خلال جمع معلومات حول السوق والمنافسة وأذواق المستهلكين وما مدى توفر المواد الأولية التي تتدخل في عملية الإنتاج، وإذا ما كان على المقاول أن يستردها أو إذا كان بإمكانه شراءها محليا أيضا عليه تحديد تكلفة المشروع وكم يحتاج من تمويل، والإعلام والتكوين المجاني إذ على الهيئة المرافقة أن توفر دورات تكوينية وورشات من أجل تحسين الرصيد المعلوماتي لدى المقاول وتجديده خاصة في مجال استعمال التكنولوجيا من أجل تحسبن الإنتاج، وأيضا إعطاءه بعض مبادئ التسيير الاقتصادي من الناحية المالية والبشرية.[1]

ثانيا بعد الانطلاق في تنفيذ المشروع: لا تتوقف مهمة الهيئة المرافقة عند مساعدة المقاول المبتدئ في بلورة فكرته فقط بل تتعدى ذلك إذ لهذه الهيئات مهام أخرى عند الانطلاق الفعلي في تنفيذ المشروع إذ عملية مرافقة المشروع تكون على مراحل عدة حتى يستطيع هذا المشروع الجديد البدء في العمل والاستمرار، نذكر من بين هذه المهام أهمها وهي:

أ– التشجيع والرقابة حيث تشجع المقاول على البدء في تنفيذ المشروع من خلال دراسة ملفه ونصحه حول التحسينات الممكن القيام بها على مشروعه ومراقبة مدى التزامه بشروط هيئة المرافقة حتى يحصل على التمويل؛

[1]– نبيل جواد، مرجع سبق ذكره، ص188.

ب– المتابعة والتقييم لكل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة لمعرفة المشاكل التي تواجه المقاولة ومحاولة معالجتها كما يمكن حتى التنبؤ بمشكلة وتساعد الهيئة المرافقة المقاول على تجاوزها وضمان المخاطر إذ لكل هيئة صندوق خاص بالتأمين حتى يتم الاحتياط من مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجه المقاولة ؛[1]

وتتميز هذه المرحلة بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل في ما يلي:

أ– إعداد و تشكيل ملف إنشاء المشروع:"يتمثل في خطة عمل تتضمن تقديم صاحب المشروع، وصف المشروع، وصف سلعة أو الخدمة، السوق، رقم الأعمال، الوسائل التجارية، وسائل الإنتاج"؛

ب– الملف المالي:"جدول حسابات نتائج تقديري، الاحتياج في رأس المال العامل، خطة التمويل، مخطط الخزينة، الرسم على القيمة المضافة TVA، عينة المر دودية؛

ت– البحث عن الوسائل المالية: (قروض، إعانات، مساعدات.....)؛

ث– القيام بالخيارات الجبائية والاجتماعية والقانونية ؛

ج–والمرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع؛

ح–إن هذه الخدمات المذكورة موجودة في أغلب هياكل الدعم والمرافقة إلا أن تنظيم هذه العمليات يختلف من هيئة إلى أخرى وهناك بعض الخدمات التي يمكن أن تقدم لحاملي المشاريع بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع وفي هذه الأخيرة يتم تحقيق الحد بشكل فردي أو جماعي في حالة التدفق الهائل لحاملي المشاريع وفي هذه الأخيرة يتم تحديد الأدنى من الأبعاد الفردية (الخصوصية)، وذلك في شكل مواعيد فردية مع حاملي المشاريع وهناك اختلاف أيضا في الوقت المخصص لحاملي المشروع ومدة تركيب المشروع فهناك بعض الهيئات التي تخصص من عدة ساعات إلى مدة محدودة بالنسبة للمشاريع البسيطة حيث تتراوح مدتها المتوسطة في حدود عشر ساعات، أما بالنسبة للمشاريع الأكثر تعقيدا يمكن أن تصل من 30 إلى 40 ساعة ومدة تركيب المشروع تكون خلال 15 يوما كحد أدنى ويمكن أن تصل لغاية سنة كاملة.

ثالثا بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع:تهتم الهيئات المتخصصة في الدعم المالي كثيرا بهذه العملية، والسبب في ذلك بدون شك هو محاولة التحقق من إمكانية استرجاع الأموال المفروضة، وعموما تتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طول السنتين الأوليتين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

أ– التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية؛

[1]– جمال بوكروشة، أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة– بالقبة –، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر 2012/2013، ص33.

ب– الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال؛

ت– الإستراتيجية؛

ث– وأسئلة مختلفة: العقود، المناقصات.....الخ؛

ج–وفي حالة وجود بعض المشاكل المحتملة في بعض المشاريع، يتم تنظيم مواعيد دورية مع صاحب المؤسسة لحل هذه المشاكل؛

ح–وهناك بعض الهيئات تقوم بتنظيم اجتماعات إعلامية كل شهرين أو ثلاثة أشهر يقوم بتنشيطها مختصون، تتمحور حول تسيير المؤسسات الصغيرة، طرق التوظيف، تأمين الممتلكات وأشخاص، الإعفاءات.....الخ.[1]

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن للوصول في النهاية إلى الإجابة عن انشغالات أصحاب المشاريع.

لكن في الواقع من الصعب توفير كل هذه الكفاءات في بعض هيئات المرافقة، بالإضافة إلى ذلك من الصعب إيجاد أشخاص يمتلكون معارف عميقة في كل هذه المجالات، وبالتالي فالمطلوب توفر المرافقين على المعارف الأساسية وبعض الخبرة الميدانية إن أمكن، للوصول في النهاية إلى الإجابة على انشغالات أصاب المشاريع.

المطلب الثاني: عموميات حول أهم هيئات المرافقة في الجزائر

تركزت في الجزائر مجهودات عملية المرافقة المقاولاتية في مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية لخلق المشروعات الجديدة، لذا قامت باتخاذ عدة تدابير وإجراءات من خلال إنشاء العديد من الهيئات والهياكل التي تهدف إلى ترقية المقاولات ومتابعتها ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجهها وتحسين وضعيتها، نذكر أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أهم آليات الدعم والمرافقة لذا سنتطرق لنشأتها ومهامها.

أولا– نشأة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعا على المستوى الوطني، وتستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون في إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30

[1]:جمال بوكروشة، مرجع سبق ذكره، ص35.

سنة، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، وتتمثل صيغ التمويل المقدمة في التمويل الثنائي أو الثلاثي.[1]

التمويل الثنائي: يتعلق التمويل الثنائي بمستويين، المستوى الأول يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 75% أما مساهمة الوكالة 25%، كما يمنح للمقاول قرض بدون فائدة، أما المستوى الثاني حيث مبلغ الاستثمار يكون من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية بنسبة 80% أما الوكالة فتساهم بنسبة 20%.[2]

التمويل الثلاثي: يشمل هذا النوع من التمويل المساهمة المالية للمقاول بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق قرض بدون فائدة طويل المدى، وأيضا قرض بنكي يقوم البنك بمنحه عن طريق معدل فائدة معين يخفض جزء منه وتأخذه الوكالة على عاتقها ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، [3]يندرج ضمن التمويل الثلاثي مستويان هما:

المستوى الأول: يكون مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية 5%، مساهمة الوكالة 25% أما الباقي 70% فهي مساهمة القرض البنكي.[4]

المستوى الثاني: ويكون مبلغ الاستثمار أكبر من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري، وتكون المساهمة الشخصية من 8 إلى 10%، مساهمة الوكالة 20%، والباقي عبارة عن مساهمة القرض البنكي.[5]

ثانيا– مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تتمثل المهام المنوطة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ما يلي:[6]

أ– تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

---

[1]– صغير باباس، مداخلة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المتوفر على الموقع www.ansej.org.dz اطلع عليه يوم 20/ 05/ 2020 على الساعة 13:00.

[2]– منشورات: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

[3]– جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25–28 ماي 2003م، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات المخبر الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004م، ص ص 723–724.

[4]– المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في 06–03– 2011م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 290/03 المؤرخ في 06–09–2003م، الذي يحدد شروط الاعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03–04.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– vue le http://www.ansej.org.dz/?q=fr/content/le-dispostif-de-soutien-lemploi-des-jeunes: 20/04/2020.

ب– تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة؛

ت– القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع؛

ث– وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

ج–إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)

أولا– نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) من 1993 إلى غاية 2001

والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

ثانيا: مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)

تكمن مهام الوكالة في:[2]

أ– ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛

ب– استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات؛

ت– تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد؛

ث– منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛

ج–تسيير صندوق دعم الاستثمار؛

ح–تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنكا للمعطيات الاقتصادية والذي يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع.

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

أولا– نشأة الوكالة لتسيير القروض المصغرة

---

[1]–www.andi.dzاطلع عليه في 2020/04/25.

[2]– المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24/سبتمبر 2001م، بتضمين صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 55، المادة 02، ص08.

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع في المناطق الحضرية والريفية ومحاربة البطالة والفقر، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق المرغوب تنميتها وتشجيع روح المقاولة، والقروض المقدمة من خلال هذه الوكالة موجهة للأشخاص الذين يمتلكون تأهيلا ومعارف في مجال ونشاط معين، تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من قرض مصغر لتأمين لقمة العيش بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز**100.000 دج**، وقد تصل إلى **250.000 دج** على مستوى ولايات الجنوب، لتصل إلى قروض معتبرة لا تتجاوز**1.000.000دج** و التي تستدعي تمويلا ثلاثيا مع إحدى البنوك.[1]

ثانيا– مهام الوكالة لتسيير القروض المصغرة

تكمن مهام الوكالة لتسيير القروض المصغرة في:[2]

أ– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

ب– تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛

ت– تمنح قروض بدون مكافأة؛

ث– تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛

ج–تتضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

الفرع الرابع: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

أولا– نشأته الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه والاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل وتطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.[3]

---

[1]- www.ongem.dz اطلع عليه في 2020/04/05.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد06، الصادرة بتاريخ 25جانفي 2004، المواد 01-02-03، ص08.

[3]- المرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994م، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية، العدد44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994م، المادة 05، ص 06.

ثانيا– مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تكمن مهام الصندوق فيما يلي:[1]

أ– التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال الغير نموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكانه؛

ب– التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية للمشاريع؛

ت– إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛

ث– تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات للمحافظة على مناصب الشغل.

المطلب الثالث: تشخيص هيئات المرافقة في الجزائر

تكلمنا من خلال هذه الدراسة على هيئات المرافقة الموجودة في الجزائر وأهم المهام التي تقوم بها و في هذا الجزء من الدراسة سنتكلم عن أهم نقاط قوة وضعف هيئات المرافقة في الجزائر والآليات التي تستخدمها.

الفرع الأول: نقاط قوة هيئات المرافقة

من خلال دراستنا استنتجنا أن هيئات وآليات المرافقة في الجزائر تتسم بالعديد من نقاط القوة، نذكر أهمها فيما يلي:

- توفر موارد مالية و تحفيزات جبائية هامة؛
- مواقع انترنيت خاصة بهذه الهيئات متوفرة، تتميز بالسهولة وتزخر بالمعلومات التي تهم كل مقاول أو حامل لفكرة مشروع لتنفيذ فكرته؛
- بدءا من سنة 2015، أصبحت كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم تكوينا في مجال المقاولة وتسيير المؤسسات الصغيرة، للمقولين الذين قبلت مشاريعهم؛
- استطاعت هذه الوكالات من مساعدة عدة شباب حاملي لمشاريع على تجسيد أفكارهم في الواقع،
- وذلك بتقديم الدعم المالي والجبائي لإنشاء مؤسستهم؛
- توزع هذه الوكالات على المستوى الوطني، مما جعلها أقرب للشباب؛
- وتنظيمها لعدة أيام مفتوحة على هذه الهيئات للتعريف بها؛
- والتقرب من الجامعة من خلال إنشاء دار للمقاولاتية في كل جامعة على مستوى التراب الوطني.

[1]– المرجع نفسه، المادة 05، ص 07.

الفرع الثاني: نقاط ضعف هيئات المرافقة

نذكر ما يلي:

- التركيز على تقديم الخدمات المالية(التمويل، ضمان القروض،الامتيازات الجبائية،...وغيرها)، وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب، حيث لا تزال عمليات التمويل تخضع لنفس الآليات البيروقراطية من ضمانات ومحسوبية وغيرها؛
- التركز على الجوانب الإدارية حيث شبهت هذه بالإدارات العامة البيروقراطية علاقاتها مع الزبائن حاملي المشاريع لا تتعدى إعداد وتسليم الملفات، بالرغم من أن من أهدافها تسهيل الإجراءات الإدارية لحاملي المشاريع مع مختلف المؤسسات الفاعلة في ذلك؛
- مركزية صنع القرار في هذه الهيئات وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم استغلال العديد من الخصائص التنموية المحلية، لأن هذه الإستراتيجية لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص التنموية لبعض المناطق رغم نص القوانين على اللامركزية؛
- عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس، حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي غالبا؛
- افتقاد هذه الهيئات لأفراد متخصصين في مجال المرافقة مما يحد من فعالية المجهودات التي تقوم بها هذه المؤسسات في هذا المجال؛
- وإن اكبر عائق يواجه هذه الهيئات هو افتقاد غالبية حاملي المشاريع للروح والفكر المقاولاتي بمفهومه الحقيق الذي يرتكز على مزيج من الإبداع والمخاطرة الخصائص القيادية، ونقص تكوينهم في المجال المقاولاتي.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بأهم المفاهيم والتعريفات والتي كانت يجب عرضها من خلال دراستنا المتعلقة بماهية المقال والمقاولاتية، واستعراض اتجاهاتها الفكرية المختلفة والدور الاقتصادي والاجتماعي لها في توفير مناصب العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتلبية احتياجات أفراد المجتمع، وكذا تطرقنا إلى مفهوم المقاول والمميزات والخصائص التي يتمتع بها وكذا أنواعه وتصنيفاته وأنماطه، بالإضافة إلى مفهوم المرافقة المقاولاتية ومكوناتها وكذا التعرف على أهم هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر وما تقدمه من نصح وتكوين ودعم مالي و لوجيستيكي مع إبراز أهم نقاط الضعف ونقاط القوة لهذه الهيئات.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مركز التسهيل

برج بوعريريج –الجزائر

تمهيد:

تتمتع المشاريع المقاولاتية بجملة من الخصائص تؤهلها لأداء أدوار إيجابية في التنمية الاقتصادية، إلا أن افتقار العديد من حاملي هذه المشاريع إلى الرؤية الواضحة، وصعوبة حصول البعض منهم على بعض مستلزمات الإنتاج ومع تنامي حدة المنافسة، يجعل الكثير من حاملي هذه المشاريع غير قادرين على تجسيد أفكارهم، ولهذا الغرض تم إنشاء بعض الصناديق والهيئات من اجل مساعدة حاملي المشاريع المقاولاتية، ونحن الآن بصدد تناول إحدى هذه الهيئات المعروفة باسم مراكز التسهيل"CENTRE DE FACILITATION ".

بعد إتمام الجانب النظري للدراسة نتجه في الفصل الثاني لإعداد لدراسة حالة والتي تمت بمركز تسهيل بولاية برج بوعريريج وهذا ما سنبرزه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: حصيلة نشاطات مركز التسهيل برج بوعريريج

المبحث الثالث: مثال عن مرافقة مركز التسهيل برج بوعريريج لحامل مشروع

المبحث الأول: تقديم مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج

تعتبر مراكز التسهيل من أهم آليات الدعم وإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال ما تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب حاملي المشاريع.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

- عرض لمركز التسهيل لولاية برج بوعريريج.
- الخدمات التي تقدمها مراكز التسهيل بالجزائر وهيكلها النظامي.
- حصيلة نشاطات مركز التسهيل ببرج بوعريريج

المطلب الأول: التعريف بمركز تسهيل لولاية برج بوعريريج

في هذا المطب سنتناول نشأة مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج كما سنستعرض أهم الخدمات التي يقدمها هذا المركز وكذا مجمل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: نشأة مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج

لقد نشأت مراكز التسهيل بفعل التعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية (الوزارة السابقة) ومركز المبادرات والبحوث الأوروبية في المتوسط، وعرفت على إنها مؤسسة عمومية إدارية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى تطوير ثقافة التقاول من خلال إنشاء تطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وذلك بتسريع عملية الإنشاء.[1]

كما عرف المرسوم التنفيذي 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، مراكز التسهيل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما إن المرسوم سالف الذكر يحدد مهامها وتنظيمها، استلم المشروع في ولاية برج بوعريريج بتاريخ 15 أوت 2010.

كما تتوفر هذه المراكز على مجلس توجيه ومراقبة يضم ممثل وزير القطاع كرئيس، ممثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ممثل مديرية الصناعة والمناجم، ممثل غرفة الحرف ة المهن، ممثلو المؤسسات الاقتصادية، ممثل قطاع الإعلام والاتصال، ممثل الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي.

[1] :bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des Mines, op-cit, p20.

الفرع الثاني: مهام مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج

تتمثل هذه المهام فيما يلي:

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملوا المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها.
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير؛
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع.

الفرع الثالث: أهداف مراكز التسهيل بالجزائر

عموما نجد أن إنشاء مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يرمي أساسا إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل على تطوير ثقافة التقول بشكل يسمح بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وذلك من خلال

- وضع شباك للنظر في احتياجات مبدعي المؤسسات والمقاولين؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحض بمساعدات الصناديق المنشأة لدي وزارة الصناعةوم صوم وترقية الاستثمار؛
- توفير المعلومات الضرورية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة اندماجها في الاقتصاد الوطني والدولي؛[1]
- تسريع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلى غير ذلك من الأطراف المهتمة بوضع مشاريع البحث موضع التطبيق؛
- تثمين البحث من خلال خلق إطار لالتقاء أصحاب المشاريع ومراكز البحث ومؤسسات التكوين ومؤسسات التمويل؛

[1]:إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

- نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدها مركز التسهيل برج بوعريريج وهيكله التنظيمي

بعدما تطرقنا في المطلب السابق إلى النشأة والأهداف والمهام سنتطرق في هذا المطلب إلى الخدمات المقدمة من طرف هذا المركز وهيكله التنظيمي.

الفرع الأول: الخدمات التي يقدمها مركز التسهيل برج بوعريريج

تولى مراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تقديم العديد من الخدمات التي تسمح بتطور المشاريع الناشئة. ويمكن تلخيص أهم هذه الخدمات في النقاط التالية:

- تقييم المشاريع التي تعرض عليه من طرف المبدعين، والعمل على صياغة انشغالات وطموحات مسؤولي المؤسسات في شكل أهداف عملية. وكذا التأكد من التوافق بين المشروع المقدم والقطاع الذي ينتمي إليه، وكذا التكوين الخاص بمقدم؛
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا من خلال تقديم الدعم اللازم لذلك؛
- مساعدة مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛
- دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم المشورة في مجال التسيير، التسويق، تسيير الموارد البشرية... ؛[1]
- توفير المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار؛
- مساعدة المستثمرين على مواجهة الصعوبات التي تعترضهم عند تكوين الملف الإداري لمؤسساتهم؛
- متابعة مسؤولي المؤسسات في مجال التكوين والتسيير من خلال برمجة عدة دورات تكوينية تقوم بها هذه المراكز كدورة GAME BUSINESS او لعبة الأعمال وكذا دورة تسيير مؤسستك GERME ودورة كيفية إنشاء مؤسستك CREE بالتنسيق من وكالة ANSEJ؛
- مشاركة مسيري المشاريع الجديدة في إعداد مخطط الأعمال؛
- المرافقة في تقديم الملف المالي؛
- المرافقة في الانطلاق في النشاط والتسويق؛

[1]: إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

- اقتراح دراسات تقنية اقتصادية للحصول على أوعية عقارية لتجسيد المشاريع في إطار CALPIREF؛
- إقامة أيام تحسيسية حول المقاولاتية لاستهداف حاملي المشاريع،أصحاب المؤسسات الاقتصادية، طلبة وخريجي مراكز التكوين المهني، إطارات ولائية ،أساتذة جامعيين وإعلاميين بهدف نشر الوعي المقاولاتي؛
- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته؛
- إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الاقتضاء؛
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة تتكيف مع احتياجاتهم الخاصة؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
- تعرض هذه الخدمات المذكورة أعلاه على المؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع نشاطاتها.[1]

[1]: إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز التسهيل لولاية برج بوعريريج

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

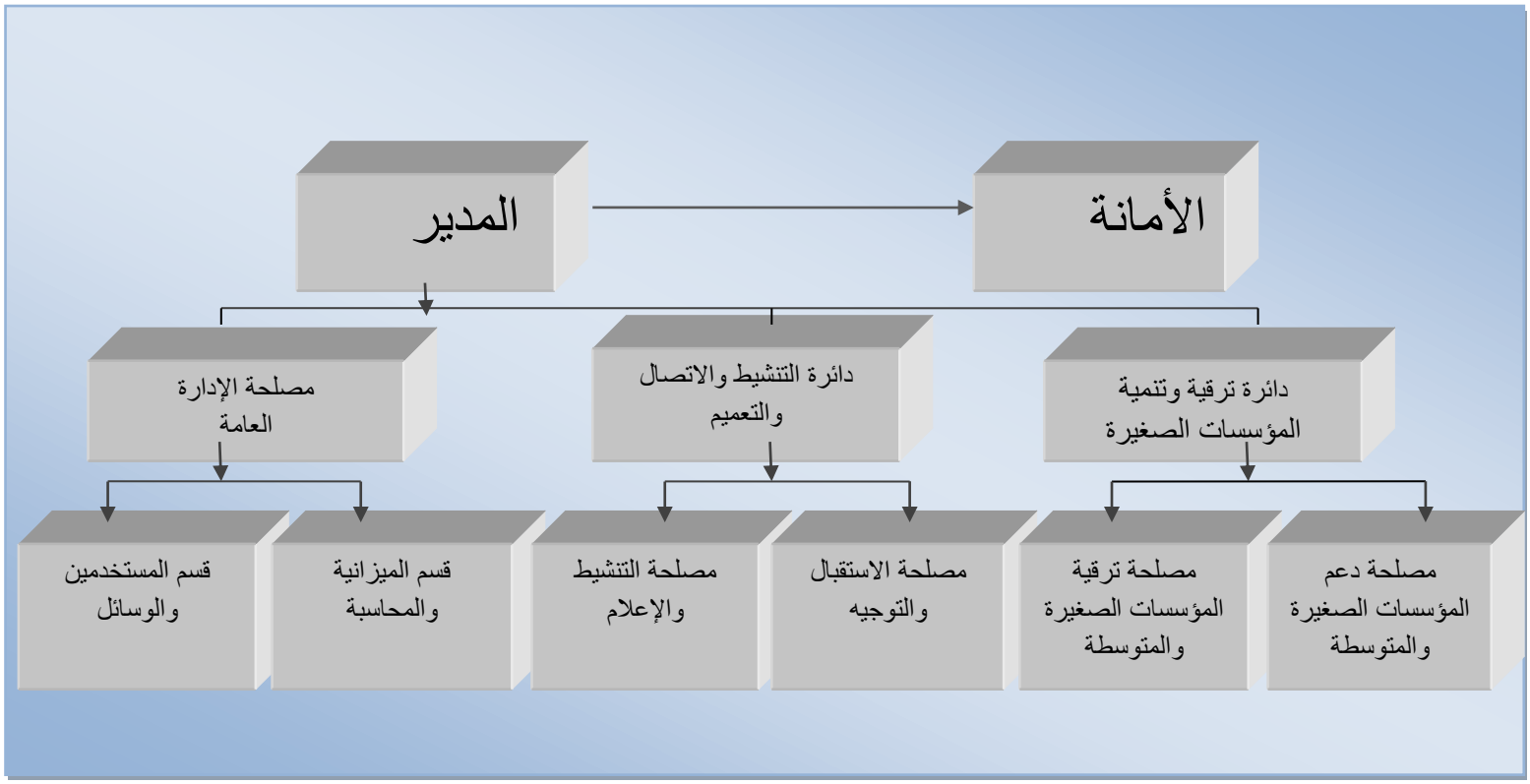

المصدر: امانة مركز التسهيل برج بوعريريج

دائرة ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتفرع لمصلحتين هما مصلحة دعمالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصلحة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختص هاتين المصلحتين في توجيه الدعم من الجانب المعرفي والاستشارات وتوجيه أصحاب الأفكار والعمل على ترقية وتطوير المؤسسات المتواجدة في السوق، أما الدائرة الثانية هي دائر التنشيط والاتصال والتعميم وتنقسم لمصلحتين هما مصلحة الاستقبال والتوجيه المختص في إجراء المقابلة الأولى مع حاملي الأفكار أو المؤسسات الذين يمتلكون مشاكل في العمل، إضافة إلى مصلحةالتنشيط والإعلام المختصة في التعريف والترويج لمختلف خدمات المركز إضافة لمختلف الدورات التكوينية، أما المصلحة الأخيرة هي مصلحة الإدارة العامة والتي تتكون من قسم الميزانية والمحاسبة والذي يقوم بعمليات الجرد وتسيير ميزانية المركز وغيرها من وظائف المحاسبة العامة، ويوجد قسم المستخدمين والوسائل الذي من مهامه تسيير الموارد البشرية وإعداد الأجور والمكافآت ومتابعة معدات وهياكل المركز.

يتكون عدد الموظفين ي مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج من 20 موظف فمنهم 06 أعوان للأمن والنظافة و03 مرافقين في مصلحة الاستقبال والتوجيه، و04 مرافقين لمتابعة وتوجيه حاملي الأفكار والمشاريع.

ويتكون المركز أيضا من 13 مكتب، ومدرج وقاعة للاجتماعات ومكتبة.

الفرع الثالث: مخطط الأعمال المعتمد في مركز تسهيل لولاية برج بوعريريج

1) **تقديم صاحب فكرة المشروع:** أي السيرة الذاتية لصاحب الفكرة؛

2) **تقديم وعرض فكرة المشروع:** وصف فكرة المشروع، موقع ومقر المشروع، خصائص الموقع الذي تم اختياره؛

3) **تقدي عرض حول المنتج؛**

4) **أسلوب العملية الإنتاجية للمنتجات والخدمات:** الجودة، معدات الإنتاج ووسائل النقل؛

5) **مخطط التسويق:** التعريف بالمنتج أو الخدمة، التعريف بالسوق، تحليل المنافسة؛

6) **الترويج والإشهار؛**

7) **أسلوب تحديد تكاليف المنتجات؛**

8) **التنبؤ بالمبيعات؛**

9) **مخطط التنظيم والتسيير؛**

10) **الإطار القانوني؛**

11) **المخطط الاقتصادي والمالي:**

- **مخطط الاستثمار الأولي؛**
- **مخطط التمويل؛**
- **مخطط اهتلاك الاستثمارات؛**
- **مخطط الخزينة؛**
- **الاحتياج في رأس المال العامل(BFR)؛**
- **الميزانية المحاسبية؛**
- **جدول حساب النتائج.**[1]

[1]: إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: حصيلة نشاطات مركز التسهيل برج بوعريريج

بالاعتماد على الجداول الخاصة بإحصائيات مركز التسهيل لسنة 2017 حسب كل شهر في الملحق رقم(1)،(2)،(3) بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر ديسمبر، ويتضمن عدد حاملي المشاريع الذين تم تسجيلهم، كما نلاحظ أيضا عدد حاملي المشاريع الذين تمت مرافقتهم حسب كل قطاع (الخدمات، الفلاحة، مؤسسات البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية وأخرى)، ويحتوي أيضا على عدد مخططات الأعمال التي تم إعدادها، مع وجود لإحصائيات حول عدد مناصب العمل المتوقعة وعدد مناصب العمل الفعلية، وأخيرا عدد المؤسسات الناشئة.

المطلب الأول: تحليل إحصائيات نشاط مركز التسهيل لولاية برج بوعريريج لسنة 2017

تم الحصول على إحصائيات نشاط المركز لسنة 2017 حيث استقبل المركز 160 حامل مشروع تمت المرافقة على 74 منهم فقط موزعين كما يلي[1]:

الجدول رقم(1): يمثل إحصائيات نشاط مركز التسهيل لسنة 2017

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre de Business Plan élaborés	Nombred'emploisprévus	Nombred'entreprisescrées	Nombre d'emplois crées par ces entreprises	Observations
		Industries manufacturières	Services	Agriculture	BTP H	Divers					
Janvier	05	/	03	/	/	/	02	51	/	/	
Février	02	/	01	/	/	/	01	10	09	64	
Mars	06	03	01	/	01	/	01	15	/	/	
Avril	07	06	01	/	/	/	03	114	/	/	
Mai	17	02	01	/	/	/	01	40	/	/	
Juin	02	/	/	/	/	/	01	23	/	/	
Juillet	11	02	01	/	/	/	/	/	/	/	/
Aout	10	06	01	01	/	/	02	67	/	/	/
Septembre	07	03	/	/	/	/	03	117	/	/	/
Octobre	07	04	01	/	/	/	03	122			

[1]: إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

Novembre	**06**	**01**	**/**	**/**	**/**	**/**	**01**	**45**			
Décembre	**80**	**07**	**03**	**/**	**/**	**25**	**/**	**/**	**02**	**08**	
Total	**160**	**34**	**13**	**01**	**01**	**25**	**18**	**604**	**11**	**72**	**/**
		74									

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول لخاص بسنة 2017 نلاحظ أن عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم وصل إلى 160 حامل مشروع أي بمعدل حوالي 14 مشروع في كل شهر، كما سجلت الإحصائيات انخفاض كبير في عدد حاملي المشاريع الذين تم تسجيلهم من 160 حامل مشروع إلى 74 حامل مشروع فقط أي انخفاض بنسبة 53,75%.

المطلب الثاني: توزيع المشاريع المرافقة حسب قطاع النشاط

الشكل (2)يمثل القطاعات التي تمت مرافقتها خلال سنة 2017

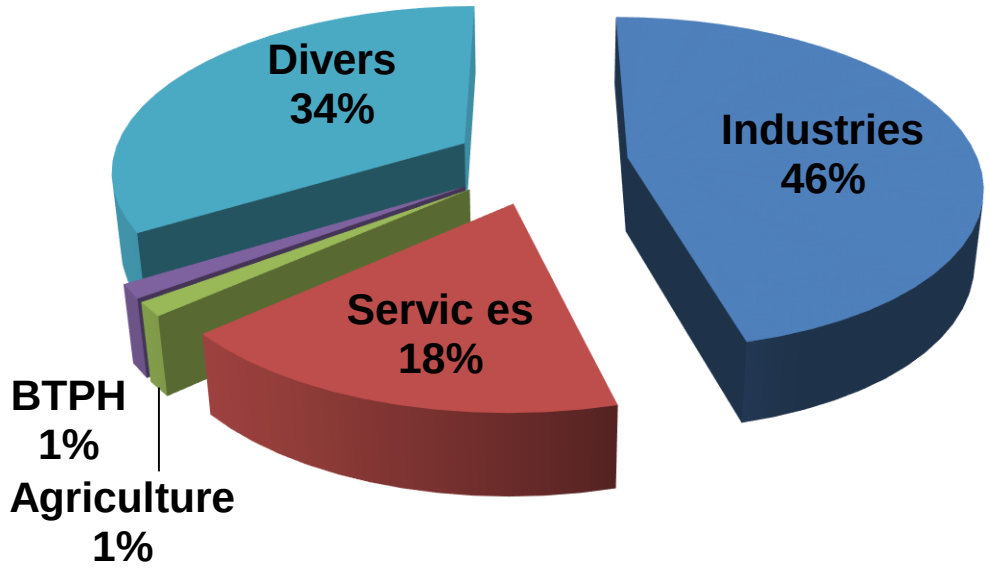

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

من خلال ما ذكر نجد أن جل حاملي المشاريع الذين تعاملوا مع مركز التسهيل برج بوعريريج ينشطون في مجال الصناعة التحويلية بنسبة 46%أي بمعدل 03 مشاريع كل شهر وهذا راجع إلى التركيبة الاقتصادية للولاية، يليها مجال الخدمات بنسبة 18% أي بمعدل مشروع كل شهر، أما باقي المجالات الفلاحة وقطاع الأشغال العمومية بنسبة 01% أي بمعدل مشروع في السنة، أما فيما يتعلق بالمتفرقات تقدر بنسبة 34% بمعدل مشروعين في الشهر.

المطلب الثالث: تطور عدد المشاريع المرافقة من طرف مركز التسهيل برج بوعريريج

فيما يخص تطور المؤشرات الإحصائية المتعلقة بنمو إقبال حاملي المشاريع المقاولاتية على المركز فهي ممثلة كما يلي:

الجدول رقم (02): عدد المشاريع المستقبلة من طرف مركز التسهيل برج بوعريريج

السنة	عدد المشاريع المستقبلة
2015	52
2016	00
2017	72

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مركز التسهيل برج بوعريريج

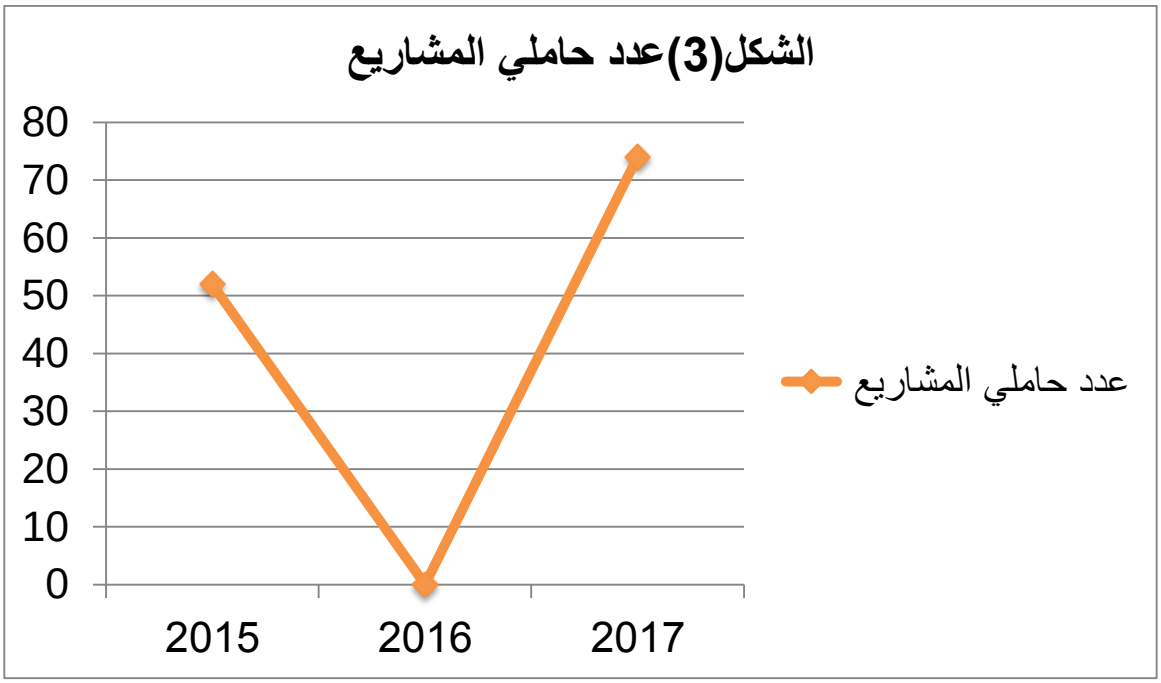

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على البيانات المقدمة من مركز التسهيلبرج بوعريريج

من خلال الشكل رقم (2) يمثل منحنى بياني للمؤسسات الناشئة فنلاحظ في سنة 2015 بلغ العدد 52 مؤسسة، أما في سنة 2016 هناك تغير ملحوظ في عدد المؤسسات الناشئة والتي أصبحت معدومة، ثم في سنة 2017 نلاحظ أن المنحنى ارتفع أكبر من سنة 2015 ليسجل 72 مؤسسة.

المبحث الثالث: مثال عن مرافقة مركز التسهيل برج بوعريريج لحامل مشروع

كانت لدينا الفرصة في مرافقة مشروع إعادة تهيئة وتحديث فندق وذلك في إطار الوظيفة حيث انه بمجرد تقديم المشروع إلى المركز بدء البت في الإجراءات الإدارية من خلال الشبابيك الموجودة في المركز حيث تم الحصول على السجل التجاري في 24 ساعة دون ضرورة التنقل الى مركز السجل التجاري، الربط بمختلف الشبكات كهرباء غاز والماء ... تمت إيداع الطلبات على مستوى الشبابيك، كما تم ربط المشروع بوكالة ANDI للاستفادة من الحوافز الجبائية وشبه جبائية التي تتمتع بها المشاريع السياحية، حيث بلغت تكلفت المشروع 18 مليار سنتيم وتمت مرافقة المشروع عبر كل المراحل إلى غاية الانطلاق الفعلي في نشاط هذه المؤسسة الفندقية يوم 2019/12/01 وبفضل الجدية في المرافقة تدعمت الولاية بهيكل فندقي من طراز 04نجوم.

الامر السلبي الذي تم تسجيله هو جهل القوانين والأحكام التي تحكم النشاط الفندقي، مما ألزمنا التدخل في كل مرة، كما أن الدراسات المقدمة من طرفهم لا ترتكز على إحصائيات القطاع.

خلاصة الفصل الثاني:

يقوم مركز التسهيل بمرافقة جميع الفئات فالمهم هو إنشاء مؤسسة، وكذلك يقدم الدعم الغير المادي متمثلا في المرافقة باستقبال ودراسة فكرة المشروع، إعداد مخطط الأعمال، الدراسة التقنواقتصادية، تقديم مختلف الاستشارات والتوجيهات في مختلف المجالات لحاملي الأفكار والمشاريع، أيضا عملية التكوين تتم بتنظيم دورات تكوينية وندوات والمشاركة في الملتقيات التي تتعلق بالمجال المقاولاتي وتسيير المؤسسات، في حين أن مركز التسهيل لا يقدم الدعم المادي سواء التجهيزات الإدارية أو التمويل، وهذه من بين إحدى الفروق الأساسية، ولكن في التمويل يتم توجيههم إلى هيئات وطنية لتمويل المشاريع حسب طبيعة كل مشرع، وشروط كل هيئة تمويل، أما في واقع المقاولاتية فمركز التسهيل يقوم بالتعريف بخدماته عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط لتحسين الواقع المقاولاتي.

خاتمة

للمرافقة المقاولاتية دور أساسي وفعال في دعم وتنمية المؤسسات والمشروعات من خلال ما تقدمه من خدمات ضرورية يحتاجها المقاول والمؤسسة أو المشروع المراد إنشاءه والتي من شأنها تقليل العقبات التي تواجه حاملي المشاريع وزيادة عدد المؤسسات وتخفيض معدلات الفشل منها الدعم المالي، النصح، التكوين، التزويد بمختلف المعارف والمهارات والخيارات وهذا لا يتم إلا من خلال هيئات الدعم والمرافقة المختلفة التي تبنتها العديد من الدول والجزائر كباقي الدول كانت سباقة لانتهاج هذا المنهج من خلال إنشاءها لمختلف هيئات الدعم بمختلف صيغها مثل مراكز التسهيل والتي تقوم بتقديم الدعم والمرافقة من أجل إنشاء المشاريع بمختلف أنواعها.

ومع التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق زاد الاهتمام بمجال المقاولاتية مما أدى إلى ظهور آليات الدعم والمرافقة، التي أنشأتها الحكومة الجزائرية بهدف دعم ومرافقة المؤسسات وحاملي المشاريع وتعد مراكز التسهيل من الآليات التي تم إنشاءها لهذا الغرض.

ولمعالجة هذا الموضوع تناولنا الإطار النظري للمرافقة المقاولاتية وتقييم دورها في الجزائر من خلال دراسة حالة مركز التسهيل ببرج بوعريريج.

أولا– نتائج الدراسة: من خلال دراستنا استنتجنا ما يلي:

– تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته أو إنشاء مشروعه نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي قد تواجهه فهي تساعده على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة؛

– تقدم المرافقة المقاولاتية كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية التي من شأنها المساعدة في خلق وإنشاء مشاريع ومؤسسات وتنمية نشاطها؛

– تأكد لنا أن المرافقة يمكن أن تأخذ عدة أشكال ويحمل كل شكل منها بدوره عدة أنواع من الخدمات ويبقى هدفها الأساسي هو التخفيف من المخاطر التي تصادف المنشئين؛

– ظهر الاهتمام بمرافقة حاملي المشاريع في الجزائر مع بداية التسعينات، أي في المرحلة التي شهدت بداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بتشجيع الملكية الخاصة وروح المبادرة؛

– ضرورة تحسين عملية المرافقة مع حاملي الأفكار والمشاريع، واستغلال أكبر عدد ممكن من الأفكار لتحويلها إلى مؤسسات ناشئة؛

– العمل على تحسين برامج التكوين وتكييفها مع احتياجات حاملي الأفكار والمشاريع؛

– العمل على تقليص فجوى المشاريع التي يتم استقبالها والمشاريع التي يتم مرافقتها.

–

ثانيا– نتائج اختبار الفرضيات

– بخصوص الفرضية الأولى والتي رأت أن أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة على الحفاظ على المؤسسة أو المشروع وضمان بقائهما واستمراريتهما فهما صحيحان ويتجلى ذلك من خلال برامج التكوين التي يخضع لها حاملي المشاريع والتي تكسبه خبرة ومهارة تساعده على مجابهة الأخطار والمشاكل التي تعترضه عند إنشاء مؤسسته أو مشروعه؛

– أما الفرضية الثانية والتي رأت أن برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز مركز التسهيل ساهمت بشكل إيجابي في دعم حاملي المشاريع بولاية برج بوعريريج من الفترة ..... فهي أيضا صحيحة كون المرافقة المقاولاتية في هذا الجهاز ساهمت في ..... العديد من المشاريع وفي جميع القطاعات وذلك من خلال استعراض حصيلة نشاطات مركز التسهيل.

ثالثا– الاقتراحات:

– ضرورة تطوير وتنويع آليات ومراكز المرافقة لحاملي المشاريع كمراكز التسهيل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير الفكر المقاولاتي؛

– تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية لنشر ثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب سيما الجامعيين؛

– توجيه المشاريع الجديدة المنشأة في إطار مركز التسهيل في مختلف القطاعات حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة .

– التوزيع العادل للمشاريع على مستوى الوطن عامة وعلى مستوى ولاية برج بوعريريج خاصة وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية بين البلديات؛

– تشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاولاتي؛

رابعا– آفاق الدراسة: بعد تناولنا موضوع المرافقة المقاولاتية الذي يبقى مفتوح أمام للباحثين نظرا لحداثته وتعدد جوانبه، ارتأينا تقديم بعض الآفاق البحثية المتمثلة فيما يلي:

– دور المرافقة المقاولاتية في نجاح واستمرار المشاريع والمؤسسات الناشئة؛

– أثر المرافقة المقاولاتية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؛

– دور المرافقة المقاولاتية نحو التوجه المقاولاتي في الجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب

1. صندرةسابيي، سيرورة إنشاء المؤسسة وأساليب المرافقة، دار المقاولاتية، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.
2. سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
3. مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، عالم الكتاب الحديث، اربد، الأردن، 2009.
4. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.

II. المذكرات والأطروحات

1. محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، مذكرة ماجستير، تخصص الإبداع والمقاولاتية، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الدفعة 2014-1015.
2. محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، الدفعة 2015-2016.
3. دباح نادية، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2009-2010)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011-2012.
4. نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، الدفعة 2008-2009.
5. جمال بوكروشة، أثر آليات الدعم على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-بالقبة-، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر، 2012-2013.

III. المجلات العلمية والملتقيات

1. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية، 25-28 ماي 2003م، حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات المخير الشراكة والاستثمار، سطيف، الجزائر، 2004.

2. خذري توفيق، حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الوادي، الجزائر، 5-6 ماي2013.
3. وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغير والمتوسطة، دمشق/سوريا، (غير متوفرة بقية المعلومات).
4. بوخمخم عبد الفتاح، صندرةسايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية المؤتمر الثاني، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، 14-15 أفريل 2009.
5. فاروق حريزي، أثر استخدام الانترنت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة لافارج بالمسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، العدد16، 2016.

IV. القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 103/11 المؤرخ في 06-03-2011م، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 03/ 290 المؤرخ في 06-09-2003م، الذي يحدد شروط الإعانات المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المادة 03-04.
2. – المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14، المؤرخ في22 جانفي2004م، المواد رقم 01 و02 و03، الجريدة الرسمية، العدد06 الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004م، ص 08.
3. المرسوم التنفيذي رقم 94/ 188، المؤرخ 06 جويلية 1994م، المادة رقم 05، الجريدة الرسمية، العدد44 الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994، ص06.
4. المرسوم التنفيذي رقم282/01، المؤرخ 24 سبتمبر 2001م، المادة رقم 02، الجريدة الرسمية، العدد55، ص08.

V. المواقع الالكترونية:

www.andi.dz :vue le 25/04/2020.
http://www.ansej.org.dz/q?=fr/content/le-dispositif-de-soutien-lemploi-des-jeunes: vue le 20/04/2020.
www.ansej.org.dz :vue le 20/05/2020.

www.ongem.dz :vue le 05/04/2020.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

-ALAN. FUSTIK, la responsabilité sociale d'entreprise est une source de - richesse et de performance pour les PME. Ou comment créer de la richesse en alliant la RSE et le pilotage des actifs immatériels ?, Livre Blanc, Edité par L'agence Lucie et L IFEC, Juillet 2012.

-Aziz bouslikhane, Enseignement De L'Entrepreneuriat: Pour Un Regard Paradigmatique Autour De Processus Entrepreneuriat, Thèse de Doctorat non publier en Sciences de Gestion, Université de Nancy 2.

-Pierre-André Julien et Michel Marhesnay, l'entrepreneuriat, Edition Paris, 1996.

-bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des Mines, N31, Edition May 2017.

الملاحق

الملحق رقم (01) : يمثل إحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2015 .

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre De Business plan élaborés	Nombre d'emplois prévus	Nombre d'entreprises crées	Observations (Nombre d'emplois par ces entreprises crées).
		Services	Agriculture	BTPH	Divers	Industries manufacturières				
janvier	16	04	03	01	/	08	02	56	/	/
Février	19	01	03	01	/	04	01	32	05	20
Mars	18	05	02	03	/	08	02	22	01	08
Avril	11	04	02	01	/	04	03	30	/	/
Mai	18	05	01	/	/	03	01	69	01	04
Juin	17	02	04	01	/	04	03	123	/	/
Julius	07	01	02	/	/	02	01	15	/	/
Aout	12	01	01	01	/	04	01	26	04	14
Septembre	14	03	/	02	01	05	/	/	01	03
Octobre	19	02	/	/	/	07	01	35	/	/
Novembre	17	03	/	/	/	04	02	47	01	03
Décembre	32	01	01	02	/	14	02	33	/	/
		23	19	21	01	67				
Total	200	131					91	884	13	52

المصدر : إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج .

الملحق رقم (2) : يمثل إحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2016 .

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre De Business plan élaborés	Nombre d'emplois prévus	Nombre d'entreprises crées	Observations
		Industries manufacturières	Services	Agriculture	BTPH	Divers				
janvier	32	12	04	05	03	/	04	100	/	
Février	22	07	03	01	06	01	30	145	/	
Mars	19	12	02	01	01	/	40	232	/	
Avril	14	05	01	01	/	/	02	35	/	
Mai	11	05	/	/	/	/	01	32	/	
Juin	02	03	04	01	/	07	01	15	/	
Julius	04	04	05	/	/	/	01	16	/	
Aout	05	/	/	/	/	/	01	35	/	
Septembre	08	02	01	01	/	01	01	39	/	
Octobre	04	02	02	/	01	/	01	12	/	
Novembre	145	03	03	01	/	/	01	12	/	
Décembre		03	01	/	/	/	03	277	/	
Total	143	58	26	11	11	09	32	958	/	
		115								

المصدر : إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج .

الملحق رقم (3) : يمثل إحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2017

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre De busines plan élaborés	Nombre De Business plan élaborés	Nombre d'entreprises crées	Nombre d'emplois crées par ces entreprises	Observation
		industrie manufacturières	Services	Agriculture	BTPH	Divers					
janvier	05	/	03	/	/	/	02	51	/	/	
Février	02	/	01	/	/	/	01	10	09	64	
Mars	06	03	01	/	01	/	01	15	/	/	
Avril	07	06	01	/	/	/	03	114	/	/	
Mai	17	02	01	/	/	/	01	40	/	/	
Juin	02	/	/	/	/	/	01	23	/	/	
Julius	11	02	01	/	/	/	/	/	/	/	/
Aout	10	06	01	01	/	/	02	67	/	/	/
Septembre	07	03	/	/	/	/	03	117	/	/	/
Octobr	07	04	01	/	/	/	03	122			
Novembre	06	01	/	/	/	/	01	45			
Décembre	80	07	03	/	/	25	/	/	02	08	
Total	160	34	13	01	01	25	18	604	11	72	/
		74									

المصدر : إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج .

الملحق رقم (4) : يمثل مذكرة مرافق

المرافق:.....

اسم ولقب الشاب المستثمر:.....

النشاط:.....

تاريخ وساعة اللقاء	موضوع اللقاء	إمضاء الشاب المستثمر

الملحق رقم (5) : يمثل عقد المرافقة

الهدف: بلوغ الأهداف المحددة معا وتحقيق التطلعات المعبر عنها والمعتمدة.

الأدوار	
- التوجيه نحو بلوغ الهدف؛ - تقديم الوسائل الضرورية وتوضيح الخطوات المتبعة؛ - منح فرص للتعلم؛ - تأطير الأشغال.	- التعاون لبلوغ الهدف؛ - التعبير عن خبراتكم وآرائكم؛ - اغتنام هذه الفرص؛ - المشاركة في هذه الأشغال.

القواعد الواجب احترامها من قبل صاحب المشروع:

- الحضور إلى الموعد المحدد، وفي حالة وجود مانع الإبلاغ عشية الموعد على أبعد تقدير؛
- تقديم كل الوثائق والمعلومات التي يطلبها المرافق؛
- القيام بالبحوث الضرورية من أجل تحضير أحسن لمشروعه؛
- تقديم كل عنصر مفيد لتشكيل الملف والإبلاغ عن كل تغيير في الوضع؛
- تحضير ملفه بالتعاون عن قرب مع المرافق وبكل شفافية؛
- بصفة عامة إثبات الإرادة الحسنة والاستقلالية.

شروط النجاح:

- تنمية روح التعلم؛
- تنمية روح التعاون.

إن صاحب المشروع هو المسؤول الوحيد عم المعلومات المقدمة والمدرجة في مخطط عمله

قرئ وصدق عليه من طرف صاحب المشروع

السيد(ة):.....

بتاريخ:.....

التوقيع

اسم ولقب المرافق

التاريخ:.....

التوقيع

يعد هذا العقد في نسختين، النسخة الأولى موجهة لصاحب المشروع، والنسخة الثانية تودع في الملف